***مناقشة مَن اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء***

***بحث فى : توحيد الصفات***

 *إعداد / محمد سعد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

 *شاه علم - ماليزيا*

*mohamad.saad@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : مناقشة مَن اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء**

**الكلمات الافتتاحيه : بيان، حصر، المناقشه**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة مناقشة مَن اعتمد التعيين الوارد في حديث الأسماء**

* ***. موضوع المقالة***

سَبق بيان أنّ مِنَ العُلَمَاءِ من اقتصر في تعيين الأسماء الحُسنى على تسعة وتسعين اسمًا فقط، واعتمد في ذلك على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور.

ويُمكن حصر هذه المناقشة في هذين الوجهين:

الأول: الرّدُّ على من حَصَر أسماءَ اللهِ الحُسْنَى في تسعة وتسعين اسمًا فقط، وقد تم استيفاء أوجه الرد عليهم فيما سبق.

الثاني: الرّدُّ على مَن اعتمد من هؤلاء على التعيين الوارد في حديث الأسماء المشهور، وهو موضوع كلامنا هُنا، فأسماء الله الحسنى غير محصورة بعدد معين كما تقدم، وقد أوردنا الأدلة على ذلك، وأجبنا على التقييد الوارد في حديث الأسماء كما سبق بيانه، وفي نفس الوقت رددنا على من اعتمد على الراوية التي فيها تفصيلُ أسماء الله الحُسنى التي وردت في بعض طرق الحديث.

وبيانُ هذا الأمر سيرتكز على نقطتين رئيسيتين، هما:

النقطة الأولى: أنّ التسعة والتسعين اسمًا، لم يرد في تعيينها حديثٌ مرفوع صحيح عن النبي  وهو هذا الذي يخص الصناعة الحديثية في هذا الجانب من الرد.

النقطة الثانية: أنّ في الكتابِ الكَريم والسُّنة النّبوية الصحيحة أسماء كثيرة لم ترد في ذلك الحديث، وعلى هذين المحورين يكون مدار كلامنا.

المحور الأول: أن التسعة والتسعين اسمًا لم يرد في تعيينها حديث مرفوع صحيح عن النبي :

لم يَرِد في تعيين أسماء الله الحُسنى نصٌّ صحيح، عن النبي  وما روي في ذلك فهو ضعيفٌ، لا تقوم به الحجة، هذا الحديث رواه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والبغوي في (شرح السنة)، والخطابي في (شأن الدعاء) والزجاج في (تفسير أسماء الله الحسنى) والبيهقي في (الأسماء والصفات)، وغيرهم من طرق عن صفوان بن صالح الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة > قال: قال رسول الله : ((إنّ للهِ تِسْعَةً وتسعين اسمًا مائة إلا واحد، من أحصاها دخل الجنة)).

ثم ذكر فيه الأسماء، وقال الترمذي: غريب، وقال الحاكم: هذا حديث قد خرَّجاه في (الصحيحين) بأسانيد صحيحة، دون ذكر الأسامي فيه، والعِلّة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بصياغته بطوله، وذَكر الأسامي فيه، ولم يذكرها غيره، وليس هذا بِعِلّة، ثم ذكر له طريقًا آخرَ فيه سرد الأسماء، من طريق عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به.

قال الحافظ في (الفتح): ليست العِلّة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والتراجع، وتدليسه، واحتمال الإدراج، وقال البوصيري: لم يُخَرِج أحد من الأئمة الستة عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه، ولا غيره، غير ابن ماجه، والترمذي مع تقديم وتأخير، وطريق الترمذي أصح شيء في الباب، وفي إسناد طريق ابن ماجه ضعف لضعف عبد الملك بن محمد الصاغاني.

وقول البُصيري: طريق الترمذي أصح شيء في هذا الباب، لا يعني أنه صحيح بل المراد أنه أحسن حالًا من غيره فقط. وقد ضَعّف ابن حزم الأحاديثَ الواردةَ في سَرْد الأسماء فقال: والأحاديث الواردة في سرد الأسماء ضعيفة، لا يصح شيء منها أصلًا.

وقال الحافظ ابن كثير في (تفسيره): والذي عَوّل عليه جماعةٌ من الحُفّاظ: أنّ سَرْدَ الأسماء في هذا مدرج، وإنّما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم، وعبد الملك الصاغاني، عن زهير بن محمد: أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي: أنهم جمعوها من القرآن، كما روي عن جعفر بن محمد، وسفيان بن عيينة، وأبي زيد اللغوي، والله أعلم.

وقال البيهقي -معلقًا على الرواية التي ورد فيها سرد الأسماء-: ويُحْتَمَلُ أن يكونَ التّفسيرُ وقَع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم.

ولشيخِ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في بيان ضعف رواية تعيين أسماء الله الحسنى، حيث قال: فالحديث الذي فيه ذِكْر ذلك هو حديث الترمذي رأوا الأسماء الحسنى في جمعهم في حديث الوليد بن مسلم، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ورواها ابن ماجه في (سننه)، من طريق مخلد بن زياد القطواني، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستَا من كلام النبي  وإنّما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعضه شيوخه الشاميين، كما جاء مفصلًا في بعض طريق حديثه.

ولهذا اختلفتْ أعيانُهما عنه؛ فروي عنه في إحدى الروايات من الأسماء بدل ما يذكر في الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارةً، وهذا تارةً، واعتقدوا هم وغيرُهم أن الأسماء الحسنى التي مَن أحصاها دخل الجنة ليست شيئًا معينًا، بل مَن أحصى تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معينة؛ فالاثنان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام الآخر، كالأحد والواحد؛ فإن في رواية هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم عنه، رواها عثمان بن سعيد "الأحد" بدل "الواحد"، و"المُعطي" بدل "المغني"، وهما متقاربان.

وعِنْدَ الوَليد: هذه الأسماءُ بعد أن روى الحديث عن خُليد بن دعلج، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ثم قال هشام: وحدثنا الوليد، حدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك، وقال: كلها في القرآن، هو الله الذي لا إله إلا هو. مثل ما ساقها الترمذي، لكن الترمذي رواها عن طريق صفوان بن صالح، عن الوليد، عن شعيب، وقد رواها عن ابن أبي عاصم، وبَينَ ما ذكره هو والترمذي خلافٌ في بعض المواضع.

وهذا كُلّه مما يُبَيّن أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي  في بعض الطرق، وليست من كلامه، ولهذا جمعها قوم آخرون على غير هذا الجمع واستخرجوها من القرآن؛ منهم سفيان بن عيينة، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم، كما قد ذكرت ذلك فيما تكلمت فيه قديمًا على هذا، وهذا كله يقتضي أنها عندهم مما يقبل البدل.

وقد حوَى هذا النقل عن شيخ الإسلام بيان جملة من العلل التي أعل بها الرواية التي فيها تعيين الأسماء، ويُمكن حَصْرُها في علتين كبيرتين، كل واحدة منها كفيلة بتضعيف الحديث:

الأولى: الافتراء: وذلك في السند والمتن، وقد أشار إلى الافتراء في السند بقوله: فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه، ولهذا اختلفت أعيانهما عنه، فروي عنه في إحدى الروايتين من الأسماء بدلًا ما يُذكر في الرواية الأخرى، إلى أن قال: لكن الترمذي رواها عن طريق صفوان بن صالح، عن الوليد، عن شُعيب؛ فقد ذكر أنّ الوليد اختُلف عنه في رواية الحديث؛ فرواه مرة عن هشام بن عمار، عن خليد بن دعلج، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة؛ فذكر المتن دون تعيين الأسماء.

ورواه الترمذي من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي زناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة بذكر الأسماء، ولا شك أن هذا اضطراب في السند عنه، وأما الاضطراب في المتن؛ فقد أشار إليه شيخ الإسلام بقوله: وقد رواه ابن أبي عاصم وبين ما ذكره والترمذي خلاف في بعض المواضع، أي: أنّ ابن أبي عَاصم أخرجها من نفس طريق الترمذي، وبينهما اختلاف في تعيين الأسماء في بعض المواضع.

الثاني: الإدراج: وقد أشار إلى هذه العلة بقوله: وهذا كُلُّه مِمّا يُبَيّنُ لك أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي  في بعض الطرق، وليست من كلامه، وهذا تصريحٌ من شيخ الإسلام ابن تيمية: أنّ التعيين الوارد من طريق الوليد أو غيره ممن روى التعيين ليس من كلام النبي  بل هو مدرج في الحديث، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه العلة في نقده للحديث.

المحور الثاني: أنّ في الكتاب الكريم والسنة النبوية الصحيحة أسماء كثيرة، لم ترد في ذلك الحديث، ويظهر ذلك من خلال جانبين:

الجانب الأوّل: أن في الكتاب الكريم والسنة النبوية أسماء كثيرة لم يرد ذكرها في رواية الحديث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنه إذا قيل: تعيينُها على ما في حديث الترمذي مثلًا؛ ففي الكتاب والسنة أسماء ليست في ذلك الحديث، مثل: اسم الرب؛ فإنه ليس في حديث الترمذي، وأشهر الدعاء إنّما هو بهذا الاسم كقول آدم: {ﭒ ﭓ ﭔ} [الأعراف: 23] وقول نوح: {ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} [هود: 47] وقول إبراهيم: {ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ} [نوح: 28] وقول موسى: {ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ} [القصص: 16] وقول المسيح: {ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [المائدة: 114]، وأمثال ذلك.

حتى إنه يُذكر عن مالك وغيره، أنهم كرهوا أن يُقال: يا سيدي، بل يُقال: يا رب؛ لأنه دعاء النبيين وغيرهم، كما ذكر الله في القرآن، وكذلك اسم المنان ففي الحديث الذي رواه أهل السنن: ((أنّ النّبي  سمع داعيًا يدعو: اللهم إني أسألك بأنّ لك المُلك أنت الله المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم؛ فقال النبي : لقد دعا الله باسمه الأعظم؛ الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى)).

وهذا رد لقول مَن زعم أنه لا يمكن في أسمائه: المَنّان؛ فقد قال الإمام أحمد لرجل ودعه: قل: يا دليل الحائرين، دُلّني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين. وقد أنكر طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر، وأبي الوفاء بن عقيل، أن يكون من أسمائه الدليل؛ لأنّهم ظنوا أنّ الدليل هو الدلالة التي يُستدل بها، والصواب ما عليه الجمهور؛ لأنّ الدليل في الأصل هو المعرف للمدلول، ولو كان الدليل ما يُستدل به؛ فالعبدُ يُستدل به أيضًا؛ فهو دليل من الوجهين جميعًا.

وأيضًا: فقد ثبت في الصحيح عن النبي  أنه قال: ((إن الله وتر يحب الوترَ)) وليس هذا الاسم في هذه التسعة والتسعين، وثبت عنه في الصحيح أنه قال: ((إن الله جميل يحب الجمالَ)) وليس هو فيها، وفي الصحيح عنه أنه قال: ((إن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيبًا)) وليس هذا فيها، وتتبع هذا يطولُ. ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين اسم "السُّبوح"، وفي الحديث عن النبي  أنه كان يقول: ((سبوح قدوس)).

واسمه الشافي، كما ثبت في الصحيح أنه كان يقول: ((اذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقمًا))، وكذلك أسماؤه المضافة، مثل: أرحم الرّاحمين؛ وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه؛ ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين.

الجانب الثاني: أنه عند التتبع لأقوال العلماء وجهودهم في جمع أسماء الله الحسنى، تجد أنها تجاوزت العدد المذكور بغض النظر عن كونها مطابقة للشروط المذكورة سابقًا أم لا، وذلك يدل على أن كثيرًا منهم لم يعتمدوا العدد المذكور في هذا الحديث الضعيف، والله تعالى أعلم.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**